الأمم المتحدة

A/62/810

الجمعية العامة

Distr.: General
21 April 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٦ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية جورجيا والمؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) إيراكلي **تشيكوفاني**
القائم بالأعمال بالنيابة

230408 230408 08-31201 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ والموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية جورجيا
في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

اتخذ الاتحاد الروسي خطوة أخرى خطيرة جدا تهدف إلى إضفاء الصفة الشرعية على الضم الحاصل بحكم الأمر الواقع لأبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية – وهي أجزاء لا تتجزأ من أراضي جورجيا المعترف بها دوليا.

ففي ١٦ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعليمات إلى الحكومة الروسية لإقامة تعاون مباشر مع ممثلين لسلطات الأمر الواقع في أبخاريا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بما يمثل تجاهلا لحكومة جورجيا. وبموجب نفس التعليمات؛ أقرت قائمة من الوثائق، أصدرتها لأفراد وكالات تابعة لسلطات الأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهي وثائق تعترف بها الوكالات الحكومية في الاتحاد الروسي؛ وجرى الاعتراف بالشخصية القانونية لكيانات قانونية مسجلة وفقا لتشريعات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، التي هي بمثابة قانون شخصي بالنسبة لتلك الكيانات؛ كما كُلفت السلطات التنفيذية الروسية بمهمة مد يد التعاون والمساعدة القانونية في القضايا المدنية والأسرية والجنائية؛ وأُنيطت بالممثلين المحليين لوزارة الخارجية الروسية في منطقة كراسنودار وفي جمهورية أوسيتيا الشمالية – ألانيا مهمة أداء أعمال قنصلية لتقديم المساعدة للأشخاص المقيمين بشكل دائم في أبخاريا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وعلاوة على ذلك، وضعت خطط للنظر في مجموعة إضافية من المقترحات الرامية إلى المضي في تعزيز التعاون في هذا الاتجاه.

ومن الواضح أن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الروسي مؤخرا تجاه جورجيا تتناقض مع معايير ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، ولا سيما مبادئ السلامة الإقليمية للدول، والمساواة في السيادة بين الدول، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولتبرير الإجراءات التي تتخذها، تحتج روسيا ”بضرورة الحفاظ على مصالح السكان في مناطق النزاع، بمن فيهم المواطنون الروس الذين يعيشون هناك“. وتتشابه هذه الجهود بدرجة كبيرة مع التطورات الوخيمة التي حدثت في الثلاثينات، حينما قامت الأنظمة الاستبدادية باحتلال عدد من البلدان ذات السيادة مستخدمة نفس الذريعة.

وإن قرار روسيا بالاعتراف بشرعيه الكيانات القانونية في هذه المناطق والوثائق الصادرة منها مقلق للغاية. وباتخاذ قرار من هذا القبيل، إن روسيا تبرر التطهير العرقي لمئات الآلاف من المواطنين المسالمين حيث أن سلطات الأمر الواقع التي يعتزم الاتحاد الروسي الاعتراف بوثائقها قد أنشئت من خلال هذا التطهير ذاته.

كما أن قرار تكليف وزارة الخارجية الروسية بأداء مهام قنصلية ينتهك اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣ بشأن العلاقات القنصلية، في حين أن قرار التعاون مع هذه المناطق من جورجيا في القضايا المدنية والأسرية والجنائية يتناقض مع الاتفاقية الأوروبية لعام ١٩٥٩ بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية واتفاقية رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٣ بشأن المساعدة القانونية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية.

ويُستنتج مما سبق أن هذا القرار الذي اتخذته روسيا يشكل تهديدا صريحا لكيان جورجيا كدولة ولسيادتها، ويُقصد منه إطلاق عملية ضم واسعة النطاق لجزء من الأراضي الجورجية.

ولدينا اقتناع عميق بأن هذه الإجراءات من جانب روسيا تجري بدافع من رغبتها في منع انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، وهو أمر تؤيده أغلبيه مطلقة من مواطني جورجيا، بمن فيهم جميع سكان أبخاريا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

وتناشد وزارة خارجية جورجيا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي ومجموعة أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة والمجتمع الدولي ككل، استخدام جميع الموارد الموجودة تحت تصرفها من أجل وقف العملية التي تقوم بها روسيا والرامية إلى التعدي على السلامة الوطنية لجورجيا.